



## المؤتمر الصحفي الذي عقده مجلس الوزراء بشأن المبادرة الشعبية التي نظمت في 29 تشرين الثاني "نوفمبر" 2009

### المبادرة الشعبية ضد بناء المآذن

كلمة المستشارة الاتحادية السويسرية، السيدة إيفيلين فيدمار – شلومف في 29 تشرين الثاني "نوفمبر" 2009 في مركز الصحافة القائم في القصر الاتحادي

حضرات السيدات والسادة

قَبَلَ الشعبُ السويسريّ وممثّلو الدويلات المبادرة الشعبية ضد بناء المآذن. 1 534 054 من الناخبين والناخبات إلى جانب 19.5 من الدويلات صَوَّتُوا لصالح هذه المبادرة، بينما صَوَّتَ 1 135 108 من الناخبين والناخبات إلى جانب 3.5 من الدويلات ضد هذه المبادرة. لقد رَفَضَ مَجْلِسُ الوزراء السويسري وأغلبية أعضاء مجلس الشعب السويسري هذه المبادرة وأوصيا الناخبين والناخبات برفضها. لكن الشعب اعتمد قرارا مخالفا لها. إن مجلس الوزراء يحترم بالطبع هذا القرار الديمقراطي.

ينص البند 3 من المادة ٧٢ التي ستدرج ابتداء من اليوم في الدستور الاتحادي على حظر بناء مآذن جديدة في سويسرا. لكن لا يسري هذا النص على المآذن الأربعة القائمة في مدينة زيوريخ ومدينة جنيف ومدينة فينترتور ومدينة فانجن على مقربة من أولتن. وهذا الحظر قابل للتطبيق والتنفيذ مباشرة أي أنه لا يحتاج إلى أية أحكام قانونية لتطبيقه. ولا يشمل هذا الحظر سوى بناء المآذن. أمّا المساجد وأماكن الصلاة الإسلامية فيمكن الاستمرار في بنائها في سويسرا في إطار ضوابط القانون الساري للتخطيط العمراني والبناء والإنشاء والضوضاء.

للمسلمين والمسلمات الحرية في ممارسة شعائر دينهم. إن القرار الشعبي لا يحظر سوى بناء مآذن جديدة في سويسرا. ولا يعني هذا القرار رفضا موجهًا ضد مجموعات المسلمين أو ديانتهم أو ثقافتهم. وهذا هو ما يؤكدُه أيضا أصحاب تلك المبادرة.

إن حرية الوجدان والمعتقد التي تنص عليها المادة 15 من الدستور الاتحادي في فصل الحقوق الأساسية يضمن حرية ممارسة الشعائر الدينية لكل الديانات. إن حظر بناء مآذن جديدة في سويسرا يشكل بدون شك بالنسبة إلى مجموع المسلمين قيودا على الحرية في التعبير العام عن المعتقدات من خلال بناء المآذن، بيد أن ما لا يمسه هذا الحظر هو الحرية في الانتماء إلى الدين الإسلامي وممارسة شعائره بصورة فردية أو جماعية.

مما لا شك فيه أن قرار الشعب اليوم هو تعبير عن المخاوف وحالات عدم الاطمئنان لدى أفرادهِ. فهناك خوف من أن تسري أفكار أصولية إسلامية متطرفة وتنتشر بطريقة يمكن أن تُفَضِّي إلى تأسيس مجتمعات متوازية تنغلق على نفسها وترفض تقاليدنا الرسمية الحكومية والاجتماعية ولا تحترم نظامنا القانوني. ويجب أخذ هذا القلق على محمل الجد. لقد اضطلع مجلس الوزراء السويسري باستمرار بهذه المهمة وسيضطلع بها مستقبلا حتى وإن عبر عن اقتناعه جنبا إلى جنب مع غالبية أعضاء مجلس الشعب بأن حظر بناء مآذن جديدة ليس الوسيلة المناسبة لمكافحة المتطرفين الإسلاميين.

إن أي قانون تُصدره الدولة في سويسرا يسري بدون قيود. ولا يمكن لأي شخص فيها أن يتذرع بأحكام التعاليم الدينية لخرق القانون. من يلتزم بنظامنا القانوني والاجتماعي ويتمسك به عليه أن يتق أن هذا النظام يحميه هو أيضا بنفس الدرجة التي يحمي بها كل سكان بلدنا.

يجب ألا يخفى علينا أن الأغلبية المطلقة للمسلمين والمسلمات من المقيمين والمقيّمات في سويسرا تتقيد بنظامنا القانوني. إن قرار الشعب اليوم ضد بناء مآذن جديدة في سويسرا يجب ألا يؤدي إلى إشاعة جو من عدم الثقة المتبادل. إن الاستبعاد والعزل بسبب الاختلافات الدينية والثقافية هي أمور ذات آثار وخيمة على سويسرا المنفتحة على العالم والتي تنعم بعلاقات خارجية جيدة والتي تعيش فيها معا أقليات مختلفة جدا.

قد كان السلام الديني وما يزال عنصرا أساسيا من عناصر نجاح النموذج السويسري. إن ضمان هذا السلام الديني هو عملية دينامية توجب تعهدا لا بد من تجديده من جانب الجميع، من جانب الدولة ومن جانب مختلف المجموعات الدينية والمواطنين.

والآن ما هي الآثار التي ستترتب على نتيجة استفتاء اليوم؟ من وجهة نظر مجلس الوزراء السويسري هناك جانبان ينوي تناولهما بصورة أولية: تطبيق القرار الشعبي واستمرار الحوار المفتوح والبناء بين المجموعات الدينية والاجتماعية والسلطات الحكومية .

فيما يتعلق بتطبيق القرار الشعبي يجب احترام قرار الشعب السويسري وممثلي الولايات بإدراج حظر بناء مآذن جديدة في الدستور الاتحادي السويسري . بالرغم من ذلك قام مجلس الوزراء السويسري مسبقا في رسالته بالتنبيه إلى أن مثل هذا الحظر يتعارض مع الحرية الدينية ويتضارب مع حظر التمييز اللذين تضمنهما اتفاقية إعلان حقوق الإنسان الأوروبية وميثاق الأمم المتحدة (الميثاق الثاني) بشأن الحقوق المدنية والحقوق السياسية. إن الضمانات المنصوص عليها في القانون الدولي هي ضمانات ملزمة لسويسرا.

لقد بينت النقاشات التي دارت سابقا الأهمية الكبيرة التي تتحلى بها المظاهر الدينية في صميم الضغوطات بين الحرية الدينية وقوانين الدولة وما يتوقعه المجتمع . فلا بد من استمرار الحوار بين المجموعات الدينية والاجتماعية والسلطات بل وأن يدعم. أما الشروط التي لا غنى عن توافرها من أجل إقامة حوار صريح وبنّاء فيما بين كل هذه الجهات فهي الاحترام المتبادل فيما بين الجميع والانفتاح على الآخرين على اختلاف معتقداتهم وطرق تفكيرهم.

إن نتيجة المبادرة الشعبية اليوم هي تعبير عن قلق السكان السويسريين والمخاوف التي تشيع بينهم من إمكانية أن يؤدي التخاضل أو اللّين في مواجهة الميول المتطرفة للأصولية الإسلامية إلى تهديد نظام الدولة والمجتمع . وعلى النقيض من ذلك هناك أيضا مخاوف تسود فيما بين الأغلبية العظمى للمسلمين والمسلمات المُندمجين والمُندمجات في المجتمع السويسري من إمكانية عزلهم ونبذهم. لقد أتاحت المبادرة التعبير عن هذين النوعين من المخاوف.

لقد توصلت سويسرا في التاريخ حديث العهد إلى تخفيض التوترات ذات الدوافع الدينية وتهديتها من خلال إيجاد حلول عملية وواقعية ولملوسة . وإن تمكننا من الاستمرار في هذا الطريق ببُعْد النَظَر وتقدير سليم لأبعاد تلك التوترات ومشاكلها وعدم وضع البشر من معتنقي الديانات الأخرى والمعتقدات والأفكار المغايرة والخلفيات الثقافية المختلفة في مجموعة واحدة تمثل تهديدا لنا، بل اعتبار أنهم يمثلون إثراءً لمجتمعنا، فإننا سنتمكن من الحفاظ على السلام الديني في المستقبل. وسوف يبذل مجلس الوزراء قصارى جهده لإنجاز ما ورد.

للاتصال/ للاستعلام :

هاتف . +41313221818